التخطيط والاصلاح الاقتصادي

دكتور
ابراهيم حلمي عبد الرحمن

مستشار رئيس الوزراء

لقد بدأت مصر تفكر فى التخطيط فى بداية عام ١٩٥٥ أى منذ اثنين وعشرين عاما ومع ذلك فهى لم تضع خطة خمسية كاملة الا الخطة الخمسية التى وضعت فى ٦٠ ـ ١٩٦٥ كما اننا فى مصر لم نلتزم بالتخطيط بالرغم من اننا تحدثنا كثيرا عن التخطيط وانشأنا وزارة للتخطيط ومع ذلك فأننا لم نلتزم بالتخطيط لا كأسلوب ولا كتنفيذ ـ وقد يكون هناك مبررات وهذا موضوع آخر ـ وان كل ما حدث فى الفترة الماضية لا يعدو الا أن تكون عملية وضع برامج أو حملات تثير الهمم لفترة معينة على غرار حملة بناء السد العالى الذى مكثنا فى بنائه عشر سنوات دون أن يكون هناك تفكير فى أى آثار جانبية تنتج عن هذا البناء وما الذى كان يجب أخذه فى الاعتبار . ومن ثم كان تفكيرنا فى تنظيم عملنا هو تفكير القيام بحملات ففى وقت معين وفى قطاع معين نستثير الهمم ونجمع القوى لعمل معين وبعد فترة ننسى هذا العمل ونبدأ فى غيره ، وذلك مثل حملة نظافة القاهرة وغيرها من الحملات . اما اننا نحسب ونلتزم بما يخرجه لنا هذا الحساب ثم نبدأ فى التنفيذ ... فاننى أقول بأن هذا لم يحدث فى مجال التنمية ، وان كان قد حدث فى المجالات السياسية .

الاشتراكية فى الماضى :

فى الفترة الماضية جربنا نظم عامة فى التنمية وفى التنظيم الاقتصادى والاجتماعى سميت بالاشتراكية ثم سميت الآن بالانفتاح وفى كلا الحالتين لا يوجد التزام ولا يوجد تنظيم . بمعنى ان الدولال الاشتراكية كالاتحاد السوفييتى ، كان عندهم جيش أحمر وحزب شيوعى ، وعندهم نظام للاسعار ، وأن العائلة كلها تعمل لكى تحصل على الحاجة الضرورية لها . وبمعنى آخر فان الاشتراكية تتخذ نظام الاسعار والانتاج وسيلة لتنفيذ اهداف اجتماعية . وكان هناك ضغط وحرمان وتوزيع للاستثمارات

لدرجة انهم بنو مجتمعهم ولكننا فى مصر قلنا بالاشتراكيـــة ولم نلتزم بالضغط على الافراد بل جعلناها اشتراكية لينة هينة طيعة .

ثم اذ جئنا الى الراسمالية التى نحن فيها الآن — أو ما يسمى بالانفتاح — فاننا لم نعمل قوة السوق التى هى العنصر المحرك فى النظم الراسمالية ، وكلما اردنا اعمال قوة السوق وصفنا بالجشع والاستغلال وبذلك لم نتمكن من السير على النظام الاشتراكى أو النظام الراسمالى — لأن المنظم الحقيقى فى النظام الاشتراكى هو الادارة المركزية عن طـــريق تخطيط الاجور والاسعار والاستثمار فهناك تخطيط دقيق رعنيف . كما ان المنظم الحقيقى فى النظام الراسمالى هو السوق والربح والخسارة والفائدة والادخار — فلم نتمكن من السير على كلا النظامين لاننا عملنـــا اشتراكية بدون تنظيم مركزى ، والآن بنعمل عمليةانفتاح بدون ان نراعى قوة السوق ، وهذا بالطبع لا يمكن ان يؤدى الى ادارة سليمة لعدم وجود المنظم الحقيقى .

لابد من عناصر حاكمة للنشاط الاقتصادى :

واذا كان الهدف هو الاصلاح الاقتصادى وتحسين كفـــاءة الادارة على مستوى الشركات وعلى مستوى الدولـــة ، فـــانه لا يمكن ان تكون هناك ادارة حسنةعلى مستوى المزرعة أو الشركة أو الدولة الا اذا كانت هناك عناصر حاكمة للنشاط الاقتصادى وهذه العناصر يمكن ان تشبه بالفتيل الذى يكون داخل القنبلة ، فاذا سحب الفتيل فبالطبع لا يمكن للقنبلة ان تفجر ، وبالمثل فانه اذا سحبت العناصر الحاكمة من النشاط الاقتصادى فانه لا يمكن ان يكون فعالا . هذا بالاضافة الى انه توجـــد عوامل معينة — انتم تعلمونها — قد تكون عوامل سياسية أو اجتماعيـــة لها وجاهتها وتأتى فى وقت معين وتمنع التصرف الذى يؤدى الى التوازن الانتاجى .

ومن ثم فان المجتمع المصرى لم يسر حتى الآن فى الناحية الاقتصادية والاجتماعية على أساس خطة متوازنة . اى انه يوجد افراد يعمـــلون ويكسبون ، وهناك مقابل بين الكسب وبين الجهد ، وهناك حوافز تؤدى الى زيادة الانتاج . ولكنى اجد كثيرا من هذه الاشياء حدثت فى الماضى ويحدث الآن عكس هذه العملية .

هذا بالطبع ليس معناه اننا لم نتقدم فى فهم هذه العقد الاساسية فى التنظيم الاقتصادى المصرى . فنحن نعرف ان هناك عيوبا فى المجتمع المصرى موجودة امامنا ونشعر بها ، ولكننا نسكت عنها . فمثلا كل منا له أولاد وملامس لطريقـــة التعليم والغش الـــذى فى التعليم والدروس

الخصوصية والزيادات التى فى المصروفات ومع ذلك فنحن صامتون ماذا نفعل هل نطرد الاولاد من المدارس ؟ أم نطرد المدرسين ؟ أم نضع على كل تلميذ او مدرس عسكرى ؟ وأيضا نحن نلمس زيادة العمالة فى القطاع العام ومدى اهدار القوى البشرية . وانخفاض الانتاجية ومع ذلك لم نتكلم فهل نحن قد وصلنا الى درجة لا نصارح فيها أنفسنا ، واننا لو أصارحنا انفسنا بهذه العيوب فان هذه المصارحة يمكن أن تخفف عنا العبء ، وتجعلنا نقول ان الموجود أفضل من غيره .. أما ان توجد أشياء معيبة ولا نتكلم عنها فان هذا ما كنا نفعله فى الماضى حيث كنا نفهم أن النظام العام لا يسمح بهذا الكلام .

لابد من التعرف على الفساد :

نحن فى هذا المؤتمر نتكلم عن الاصلاح الاقتصادى وهذا يعنى أنه قد وجد افساد اقتصادى ونريد اصلاحه ومن ثم فيجب ان نعرف كيف حدث هذا الافساد الاقتصادى حتى يمكن اصلاحه ؟ .. من السهل ان نقول ان هذا الفساد اساسة مراكز القوى.. ولكن هذا لا يمنع من كون اننا كنا موجودين فى وسط مراكز القوى ، وأنه ما زال هناك مراكز قوى من نوع آخر موجودة فى وسطنا الآن — وليست بالضرورة ان تكون هذه المراكز سياسية اذ من الجائز أن تكون مراكز قوى أخرى — فمثلا نجد المدرسين فى كليات الطب الذين يحصلون على ٣٠ ألف جنيه ويعملون مشاريع خاصة فانهم يمثلون مراكز قوى .. فلماذا لم نتكلم عن مثل هذه الاوضاع ؟ ولماذا نقبلها ؟ فالذى يتكلم عن الاصلاح الاقتصادى دون أن يتكلم عن الافساد الاقتصادى يكون قد حكى الحكاية من منتصفها .

الاسس التى تحكم السياسية العامة :

ومن ناحية اخرى فاننا لكى نحلل الذى حدث فى الماضى والذى سوف يحدث فى المستقبل فان هناك أربع أسس يجب ملاحظتها لأنها هى التى تحكم السياسة العامة فى كثير من الاحيان وهى :

١ — **الأمن الخارجى** : وهى الحالة العسكرية ، والموترات والحروب ،والتحالفات والعداءات .. فلا بد لكل دولة من مقتضيات معينة للامن الخارجى .

٢ — **الأمن الداخلى** : وهو السلام الداخلى ، وعدم صراع الطبقات وأن يكون الشعب آمنا على نفسه .. وقد عبرنا عن ذلك بتذويب الفوراق بين الطبقات .

٣ — **الرخاء** : بأن تكون هناك درجة من الاكتفاء بين السلع والمطالب اى أن يكون الفرد لديه درجة معينة من الرخاء .

٤ — **العدالة** : وهى اذا كان الفرد آمنا خارجيا وداخليا ولديه سلع معقولة فانه يحتاج الى عنصر آخر وهو العدالة لانه اذا شعر ان زميله يحصل على اكثر مما يستحق فانه مع ما فيه من رخاء وامن فانه يشعر بعدم العدالة .

واذا اردت أن استعرض الفترة الماضية طبقا لهذه الاسس الاربعة فاننى اقول : اننا سرنا الى حد كبير فى عملية الامن الخارجى كما سرنا فى عملية الرخاء والعدالة . ولكننا لم نستطع ان نوجد التوازن بين هذه الاسس الاربعة . فالدولة خلال العشرين سنة الماضية نجحت الى حد كبير جدا فى الامن الخارجى والسلام الداخلى وان الثمن الذى دفع من حيث الرخاء كان ثمنا باهظا . أما بالنسبة للعدالة فقد حدث تقدم فى تذويب الفوارق بين الطبقات ، وان كنا نرى الآن أن عملية العدالة اصبحت مرة اخرى تمثل لنا مشكلة . فمثلا نجد ان تكافؤ الفرص ، وتقارب الدخول ، وتوزيع الامن والعدالة ، لم يبق حقيقيا بالدرجة التى كنا نبتغيها ، نتيجة أنه يوجد توسع فى الاستهلاك او نقص فى الموارد .

ما هى قواعد الثورة الادارية ؟

واذا كنا الآن نتكلم عن ثورة ادارية .. فاننى اريد ان أعرف .. هل نتكلم عن ثورة ادارية على أساس قواعد اشتراكية لا تخضع للتحكم والتخطيط المركزى ؟ أم على اساس قواعد راسمالية لا تخضع للتحكم والتنظيم الرسمالى بواسطة السوق ؟ أم على أساس سياسات داخلية وخارجية محددة مضطرة لتضحية من اجل الرخاء والعدالة ولم تستطع أن تجد الموارد الكافية لكى تجمع — ولو بصفة معقولة — بين الرخاء فى المجتمع ؟ هذا هو التصور العام للوضع الذى نحن فيه الآن .

اما بالنسبة للفساد الاقتصادى الذى هو ضد الاصلاح الاقتصادى، فاننا قد حاولنا فى السنوات الاخيرة ان نحافظ على الرخاء — وهو توافر السلع والخدمات للجمهور — بطريقة مصطنعة بينما كانت هناك زيادة فى الاسعار العالمية ونقص فى الكفاءة الداخلية الامر الذى ادى الى وجود فجوة كبيرة . كما حاولنا أن نحتفظ بالعدالة حيث لا يوجد انتاج يغذى هذه العدالة ويضمنها . هذا فى حين اننا نجحنا فى الامن الخارجى الى حد كبير على الرغم من نكسة عام ١٩٦٧ ونجحنا فى الامن الداخلى لانه مازال

فى المجتمع المصرى درجة كبيرة من التكافل ودرجة كبيرة من الاطمئنان الداخلى لم توجد فى دول كثيرة أخرى ولا حتى فى امريكا وهذه صفة ايجابية لها أهمية وخاصة فى قطاع الاعمال — كانت النتيجة انه فى خلال السنوات الخمس الاخيرة أثناء محاولاتنا للاحتفاظ بالرخاء الاجتماعى للطبقات الشعبية دون أن تكون هناك موارد تغطى هذه التغذية . فقد حدثت الفجوة الكبيرة التى تمثلت فى العجز فى ميزان المدفوعات الذى لم يكن بهذه الصورة المتضخمة سنة ١٩٧٣ وانما تضخم فى فترة اربع سنوات الاخيرة ويمثل الآن ما يسمى بمحاولة الاصلاح الاقتصادى . وبناء على هذا التحليل لا يكون الاصلاح الاقتصادى مجرد توازن ميزان المدفوعات وهذا يرجعنا الى التساؤلات هل اشتراكية بتنظيم ؟ أم رأسمالية بقوة السوق ؟ أم هى جمع بين الاثنين بشكل معين ؟ والذى يتحتم هو وجود توازن فى الدورة الانتاجية والاستهلاكية والذى لم يوجد حتى الآن .

تقدير احتمالات المستقبل :

بالنسبة للمستقبل فاننى اعتقد اننا سوف نخرج من هذه الازمة بوسيلة أو بأخرى ، أما تحديد سنة ١٩٨٠ للخروج من هذه الازمة طبقا للخطة الموضوعة فاننى لا أصدق هذا . لانه سبق أن وضعت خطط ولم نلتزم بها وغيرت بعد وضعها بعدة شهور معللين ذلك بظروف سياسية أو داخلية أو أن الحرية الاقتصادية تقتضى هذا التغيير ، لذلك فاننى لا أتوقع الاستمرار فى تنفيذ الخطة لاننا مجتمع غير ملتزم بالتخطيط .

أما تحليلى للمستقبل فانه من المقدر — كما تعلمون — سوف يصل تعداد السكان فى مصر حتى سنة ٢٠٠٠ حوالى ٦٠ مليون نسمة اى أن عدد السكان سوف يتضاعف مرتين . وأن الزراعة — مع كل عنايتنا بها — من المقدر ان تعطينا انتاج يتضاعف ثلاث مرات . وبذلك تصبح الزيادة فى الزراعة مرة ونصف بالنسبة للفرد — وهذا أقصى ما يمكن خلال الخمس والعشرين سنة القادمة — من المعروف أن الانتاج الزراعى حتى الآن هو المصدر الحقيقى للصادرات المصرية ، وان الانتاج الصناعى — الذى ليس له اتصال بالزراعة لم يرتفع الى المستوى الذى يجعله عنصرا كبيرا فى التصدير ، وأن كانت له قيمة كبيرة فى الاستهلاك الداخلى ، فاذا استطعنا تغيير الانتاج الصناعى كما ونوعا بحيث نستطيع أن نصدر منه جزءا كبيرا فانه من الجائز أن يكون مستقبل مصر متفائل . أما اذا لم نتمكن — لسبب أو لآخر — من عدم زيادة الانتاج الصناعى ولم تزد قدرته التصديرية أو المنافسة الخارجية ويبقى انتاج صناعى معظمه أما معتمد

على الزراعة — وهى محدودة — واما مستخدم فى الاستهلاك الداخلى فى سوق مقفلة ، فالنتيجة بالقطع فى السنوات القادمة سوف يكون التقدم محـــدود .

مضاعفـــة الدخل للـــدول العربيـــة :

هناك عامل آخر وهو اننا لا نعيش منفردين فى العالم فبجوارنا دول عربية بترولية ، وان نظرتنا لهذه الدول العربية على انها تعطيـــنا راس المال ، وان راس المال هذا سوف يؤدى الى زيادة الانتاج بحيث يحقق فائض ام لا ؟ واذا نظرنا الى الدخل فى مصر والدخل فى هـــذه الدول العربية فنجد ان الدخل القومى فى مصر حوالى ١٠ بليون دولار فى حين نجد ان دخل السعودية حوالى ٥٠ بليون دولار وسكانها ١/٤ سكان مصر وبذلك تصبح النسبة ١ : ٤٠ واننا لو تركنا الامور كما هى فسوف تصبح النســـبة ١ : ٤٠٠ خلال عشر ســـنوات . ومن ثم فكيف نســـتطيع العيش الـــى جانب فـــرد أغنـــى منـــى بـ ٤٠٠ ضـــعف وفى نفس لا استخدمه الا فى انشاء صناعة وذلك بعد ما استنفد احتمالات التوسع الزراعى المحدودة . وبالتالى فانه لا يوجد بديل الا الصناعة ، واذا اقمنا صناعة من أجل الاستهلاك الداخلى فانها لا تستطيع أن تعطى عائدا . اما اذا أقيمت صناعة قادرة على التصدير المتزايد والمنافسة الخارجية فان المستقبل يكون أفضل .

سياســـة التعمير :

اما بالنسبة لسياسة التعمير الحالية وبناء فيلات فى الصحراء من اجل أن يسكنوها الذين لم يجدوا شققا فى القاهرة . فانه يجب ان يكون التعمير تعميرا انتاجيا وذلك بأن يبدأ ببناء المصنع والمزرعة ثم نبنى بعد ذلك المساكن اللازمة لعملية الانتاج . اما تقليد ما اتبع فى بناء ضاحيـــة مصر الجديدة فان الهدف من بنائها هو تسكين افراد معتمدين انتاجيـــا ومن حيث الدخل على مدينة القاهرة. فعندما أريد عمل توسع فى صحراء الهرم فانه يمكننى بناء فيلات لاننا نجد فى القاهرة من هم فى حاجة اليها وانما لا اذهب الى مدينة العاشر من رمضان وابنى فيلات . ولـــكن الواجب اولا هو بناء مصانع — وهذا ما يقال من أنها سوف تكون مدينة صناعية — فاذا كانت المدينة انتاجية فاننى ابنى مساكن للذين يعملون فى العملية الانتاجية . أما اذا كانت المدينة سكنية لابد ان يعتمد سكان هذه المدينة على مصدر رزق أو مصدر عمل خارج هذه المدينة بحيث تربط هذه المدينة بشبكة مواصلات .

الأمـــل فى الجيل القـــادم :

فى تقديرى أن هذا الجيل ــ وهو جيلنا ــ لا يستطيع أن يحل هذه المشكلة . واملى فى الجيل القادم فى أنه سوف يستطيع ان يحل هـــذه المشكلة ، لأن عقلية الشباب الآن مجابهة بالازمة بقوتها وأنه عن طريق هذه المجابهة سوف يضطر لمجابهة المشكلة وبذلك يضطر ايضـــا لايجاد حلول لها . وسوف تكون هذه الحلول غير الحلول التى نعمل بها الآن ، واعتقد أن العنصر الاساسى فى هذه الحلول سوف يكون الاســـتفادة من القوى البشرية اذ أنها الثروة الحقيقية الموجودة فى مصر ، فهناك قدرات على العمل الفكرى واليدوى يمكن ان تعطيها مصر للسوق العالمية . وان كانت هذه القدرات موجودة الآن الا أنها لم تستغل الاستغلال المطلوب . وسوف يقوم الجيل القادم باستغلالها واهم مظاهر هذا الاستغلال هـــو عنصر القدرة الصناعية التصديرية . واننى اعتقد أن هذا العنصر هـــو العامل الاساسى فى ايجاد الرخاء والعـــدالة ، وكذلك فى توفير الامن الداخلى والخارجى .

التكامل الاقتصـــــادى :

هناك تقديرات كثيرة اجريت فى التطلعات لسنة ٢٠٠٠ فى المنطقـــة العربية وقد اوضحت هذه التقديرات ان القوى البشرية المصرية لهـــا قميتها فى الدول العربية وان قيمتها سوف تزاداد ليس على أساس ان تعمل هذه القوى فى البلاد العربية ، ولكن على أساس ان تعمل داخـــل مصر ، لأن هذه القوى تمثل عنصرا هاما اذا ما اضيف اليها عنصر رأس المال الذى يمكن تدبيره من الموارد البترولية فى الدول العربية الشقيقة ، وهذه الموارد كافية جدا لتمويل القوى البشرية فى مصر ، هذا بالاضافة الى عنصر الموارد الطبيعية من معادن وفوسفات وأراضى صالحة للزراعة فى كل من السودان والعراق فـــانه يمكن بواسطة هذه العناصر الثلاثة : القوى البشرية والموارد الطبيعية ورأس المال أن ننتج العـــالم العربى انتاجا زراعيا وصناعيا وأن نكون من أقوى مراكز الانتاج فى العالم كله ــ فلو أنه حصل تكامل اقتصادى بين كل من السعودية ومصر والسودان . بمعنى ان السعودية تملك رأس المال ولا تملك الثروة البشرية او الثروة الطبيعية ــ فيما عدا البترول ــ ومصر تملك ثروة بشرية ، وان كانت الآن غير منظمة التنظيم الكافى ــ وليس لديها رأس مال أو ثروة طبيعية ، والسودان تملك الثروة الطبيعة ولا تملك رأس المال أو الثروة البشرية فان تكاملت هذه الدول الثلاث اقتصاديا فان هذه المنطقـــة سوف تكون من اغنى مناطق العالم . ومثل هذا القول يمكن ان يقال على كل مناطق الدول العربية . وهذا ما يجعلنى أقول بأن الجيل القادم سوف يجابه هـــذه الازمة بصراحة وهو الذى سوف يحل المشكلة باذن الله . .